جذور الصراع في دارفور

د. عبدالمجيد أحمد عبدالرحمن ❖

Abstract:

This paper tries to explore into the roots of Darfur conflict. It tackles the problem with due respect to the institutional and structural built-up of the community. Hence, a thorough description of life style, social and economic relations, groups interaction and individual role in the society is presented. The major variables that led to the conflicts are discussed and analysed. They comprise traced land tennure system, tribal administration, pastoralists and nomads conflicts on natural resources and the development problem.

١- مقدمة :

تفرد مجتمع دارفور في تاريخه الحديث وإلى نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين بإستقراره النسبي. فما قام صراع حتى عاد المجتمع إلى إنسجامه وتكامله وتوافقه. ولعل كتابات الرحالة من أمثال جوستاف ناختيجال (١) وبراون (٢) ومحمد بن عمر التونسي (٣) تؤكد ذلك. فقد إصطبغت كتاباتهم بالوصف للحياة العامة وأنشطة ونظم المجتمعات هنالك. بل إن كتابات اللاحقين من الإداريين الإنجليز أمثال لامبن (٤) وآركل (٥) وماكمايكل (٦) ثم بعض الباحثين أمثال ركس اوفاهي (٧) قد أخذت نفس المنحنى.

هذا الوضع تعرض بصورة لافتة منذ العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين إلى الإبتعاد عن الإستقرار. بل وتكرار الصراع تلو الصراع حتي أن عبارة " بؤر" أصبحت مفردة رئيسة عند تناول إدارة الصراعات في دارفور. ووصلت منذ العام ٢٠٠٠م إلى صورة الصراع المستمر وإنعكس بصورة سالبة على مجتمعات دارفور.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل جذور الصراع في دارفور مما أدى إلى الموقف الحالي.

❖ أستاذ مشارك - العلوم الاجتماعية - جامعة النيلين.

٢- البيئة الطبيعية لإقليم دارفور :

يحتل إقليم دارفورالجزء الشمالي الغربي من السودان. ويمتد ما بين خطي العرض ١٠° و٣٠ ١٥° شمالاً وخطي الطول ٢٢° و٢٧ ٣٠° شرقًا، وتبلغ مساحته ١٩٨٤٠٠ ميل مربع مما تعادل مساحة فرنسا. يحد الإقليم بولايتي شمال وغرب كردفان من الناحية الشمالية والشرقية وبولاية غرب بحرالغزال من الناحية الجنوبية. بينما يحد بدول أفريقيا الوسطى وتشاد من الناحية الغربية ومع ليبيا مع حدود السودان الشمالية الغربيّة.

من ناحية مظاهر السطح فإن طبوغرافية دارفور تتشكل من أراض رملية شاسعة وكثبان تغطي أكثر من نصف مساحة الإقليم وتتخللها أراض طينية كلما أبتعدنا جنوباً حتى تشكل الأراضي الطينية المظهر السائد في جنوب الإقليم. وتوجد سلاسل جبلية وهضاب في مناطق متفرقة مثل جبال الميدوب وجبل مرة وغيرهما. وتعتبر هضبة جبل مرة خطاً لتقسيم المياه. إذ تنحدر منها الوديان والخيران في فصل الخريف إلى بحيرة تشاد غرباً بعدد من الأودية مثل وادي أزوم ووادي باري ووادي كجا، بينما تنحدر وديان أخرى إلى الجنوب والجنوب الشرقي مثل وادي برلي ووادي كايا ووادي بلبل ووادي إبرة. وتحمل أغلبها المياه إلى بحر العرب. ومن الناحية الشرقية نجد وادي منواشي ووادي أمر وغيرهما. وهذه تنتهي في مستنقعات وبرك (بوط) واسعة في السهول الوسطي في جنوب الإقليم، ومن الشمال الغربي نجد وادي كتم ووادي طويلة ووادي تارني.

يتدرج المناخ من الصحراوي الجاف في الشمال إلى شبة الصحراوي فالسافنا الفقيرة في الوسط والسافنا الغنية في الجنوب. وهكذا فالأمطار تكثر في الجنوب وتقل شمالاً. وينعكس هذا التدرج المناخي علي البيئة الطبيعيّة والغطاء النباتي من حشائش وأشجار وغابات.

٣- البناء الاجتماعي والتعايش في دارفور :

القرية هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للحياة في دارفور. ويتألف سكانها من مجموعة قبليّة واحدة أحياناً. وغالباً ما يكونون من مجموعات قبليّة مختلفة يسودها قدر كبير من التجانس. وقد ساعد علي ذلك نظام التراتب الاجتماعي. فالفرد في المجتمع يرتقي مركزاً متقدماً في السلم الاجتماعي بجهده وكده وسلوكه العام والمعروف في مجتمعه. ولايعني ذلك أن الأسرة ليست مهمة في تحديد المراكز في السلم الاجتماعي سواء كانت أسرة تنتمي إلى زعامة الإدارة الأهلية أوالدينية.

إن الفرد يجد التقدير ويرتقي متى ما إلتزم بالسلوك العام ووظف معرفته وخبراته لخدمة الجماعة. فمن الممكن أن يرتقي ويكون شيخاً (فكي) بجهده ويجد الإحترام والتبجيل من مجتمعه ويكون مرجعاً في المسائل الدينية ويقوم على تعليم القرآن والعلوم الإسلامية وإماماً. ولكن سلطته حسب التراتب الاجتماعي لا تتعدي ذلك. وإن مكانته هذه التي توصل إليها بجهده لا تورث، ومن ثم فإن أبناءه أعضاء عاديين في المجتمع إلا إذا تأهلوا لذلك بجهدهم الشخصي، وهكذا فإن المركز الاجتماعي في دارفور رهين بدور الفرد وجهده وكده ومقاربة سلوكه للقيم والتقاليد السائدة. وقد تأسس علي هذه الخلفية نظم وعلاقات اجتماعية وثقافية شكلت قاعدة البناء الاجتماعي في دارفور منها أن :

أ- القرية ليست وحدة اجتماعية مستقلة. فهي مرتبطة بالقرى المجاورة وبالأسواق وبينها إرتباط تبادلي.

ب- تباين البيئة الطبيعيّة أدى إلى تنوّع في أنماط النشاط البشري، ولذلك احترف سكان المناطق الشماليّة شبه الصحراويّة رعي الإبل والضأن، وفي جنوب الإقليم رعي الماشية، والزراعة المختلطة بشقيها النباتي والحيواني في الوسط، إضافة إلى زراعة المحاصيل البستانيّة والغلال في جبل مرّة ذو مناخ البحر الأبيض المتوسط، وانعكس ذلك أيضاً على شكل المساكن والحياة عامّة، وقام عدد كبير من القري علي ضفاف الوديان لتوفر المياه السطحية .

ج- الأسواق المتعددة التي نشأت في ديار القبائل يقبل عليها سكان القرى المجاورة. كما يتوافد إليها جماعات التجار بالدواب تقليديّاً وبالسيارات حديثاً وعرفوا محلياً (بام دورور) لتجوالهم المستمر بين الأسواق بالعربات خلال الأسبوع. ولقد أتاحت هذه الأسواق مجالاً واسعاً لتدعيم وتطوير علاقات اجتماعية متميزة عبر التفاعل الاجتماعي الأولي وتقارب الرؤى والأفكار والتأثير والتأثر. وشكل بعداً هاماً في تجانس سكان المنطقة خاصة في مشوار السفر بالعربات والدواب وراجلين. وهناك علاقات إجتماعية أخرى نمت عبر أساليب التعاون الاجتماعي والزيارات في الأفراح والمآتم بين جماعات القرى المجاورة، وجميعها تمثل منتديات اجتماعية تتجسد فيها أنماط السلوك والقيم والثقافة المشتركة.

د- هذا النموذج للحياة أتاح مجالاً لتداخل الأسر والبدنات والمجتمعات الأخرى بالمصاهرة والتآخي والإقامة. ونتج عن تآخي بعض الأفراد. وهو تقليد معروف

يرتقي فيه الفرد إلى مرتبة الأخ الشقيق وعلاقات مصاهرة وإقامة. ومثل هذه العلاقات الاجتماعية أوجدت نظاماً اجتماعياً إمتزجت فيه الأعراق والتقاليد والثقافة داخل الوحدة الاجتماعية الواحدة. هذا النموذج يظهر فيما تقوم به المؤسسات الاجتماعية بتوضيح توقعات أدوارها وإزالة الغموض عنها ليمارس الأفراد أدوارهم بشكل منسجم يتوافق ويتماثل مع متطلبات الدور الذي يمارسونه خلال معرفتهم للثقافة والرموز وتوقعات الدور.

هـ- زعماء الإدارة الأهلية يشجعون زواج أبنائهم وكريماتهم من المجموعات الأخرى في القرى التابعة لهم إدارياً أو ديار القبائل الأخرى مما أثر في التمازج والاختلاط وإشاعة روح المودة بين المجموعات القبلية المختلفة بغرض تقوية أواصر العلاقات الاجتماعية.

و- المقيم يجد فرصة للحياة الكريمة وسط المجموعة. فيمنح قطعة أرض للزراعة للإعاشة وليست للتجارة طالما ارتضى الإقامة الدّائمة مع المجموعة، وله أن يربي من الأنعام ويتاح له السقيا في المورد (البئر أو العد) في آبار الآخرين أو بئر خاصة به أو أسرته. وكل ذلك يتم متى ما أبدى استعداده للمعايشة والتعاون مع المجتمع والالتزام بأنماط السلوك والقيم والثقافة. ونتج عن هذا أن أغلب القرى بها مجموعات متباينة قبلية ومتجانسة اجتماعياً وثقافياً.

ز- قبول الآخر ومعايشته وفق النظام الاجتماعي الثقافي أتاح فرصاً لاندماج مجموعات عديدة في مجموعات قبلية أخرى وصارت بطوناً فيها. مثل ذلك مجموعة من قبيلةالشنابلة التي غدت فرعاً في قبيلة البرقد وتسمى (شنبلكى) مثل فروع البرقد (مدقركي وتوكونجي وتوفولكي وكركركي). ومجموعة أخرى من قبيلة الجوامعة صارت فرعاً في قبيلة الفور تتحدث بلغتها وتتماثل معها في السلوك والنظام والقيم والثقافة في منطقة نترتجي.

ح- القرى أخذت تتجة ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين إلى الاقتصاد النقدي وتوسعت المساحات المزروعة خاصة بزراعة الفول السوداني والسمسم والكركدى. وكان يتم هذا التوسع أحياناً على حساب الذرة المحصول الغذائي الأول. ونتج عن الإتجاه نحو اقتصاديات السوق أن فتحت طرق للسيارات وانتشرت بين القرى وارتبطت بالمدن. وازدادت حاجات المجتمع بارتفاع مستوي الدخل. ووجد العمل الصيفي بعد الحصاد اهتماماً خاصة في مزارع الصمغ. وصادف ذلك زيادة الطلب الخارجي علي تلك المحصولات وإرتفاع أسعارها. وقد كان لاتساع اقتصاد السوق ونموه مع تطور سبل المواصلات (زيادة عدد

العربات في المنطقة) الأثر الهام في نقل الثقافات وتطور بعض مفاهيم التمدن والحضرية في الريف.

ط- الفريق يمثل وحدة اجتماعية أساسية، ويختلف عن القرية في أن سكانه يتألفون من مجموعة واحدة، ولكنه مثل القرية لا يشكل وحدة مستقلة. بل هنالك علاقات ارتباط واعتماد متبادل مع سكان القرى علي طريق (مرحال) البادية الراحلة (الظعينة). فقد نشأت علاقات تآخي بين مجموعات الرحل والمقيمين في القرى، ويحتفي بقدوم بعضهم في الماضي في القرى، وهم من جانبهم يقابلون ذلك بأحتفاء مماثل، وتتبادل الهدايا حسب الثقافة السائدة عند كل (٨).

إن الزراعة ليست النشاط الاقتصادي الوحيد في القرية وإنما هنالك تربية الحيوان. ويعمدالقرويون أحياناً إلى تجميد رأس مالهم أو العمل علي زيادته بتربية الحيوانات وبخاصة الماشية والضان (٩)، وأحياناً يقيمون فرقاناً علي مسافات من القري ويستأجرون الرعاة للعناية بأنعامهم. غير أن عدد هذه الحيوانات قد يتضاعف وينمو ويصعب إدارتها مع عدم وجود المرعي الكافي لها، ولذلك أحياناً يترك القروي الجزء الأكبر مما يمتلك من الماشية لأحد الرعاة ليتعهدها له بالرعاية مع مايملك. وليس هنالك أي شروط أخرى. فبينهما تآخٍ وفيه درجة عالية من الثقة والمحبة. وقد أشار موسى آدم عبدالجليل إلى أن هذه الظاهرة قد رصدت في أكثر من مجتمع ريفي في العالم(١٠).

إن هذا التنظيم الاجتماعي وأساليب السلوك والقيم والثقافة في مجتمعات دارفور يمثل الأساس القاعدي الذي ينبني عليه كل المتغيرات الفوقية اللاحقة المستندة عليه. والتي إما أن تتوافق معه مما يعني إستمراراً له. أو أن التغير والتعديل يحدثان خللاً وعمليات صراعية داخل هذا البناء الاجتماعي والثقافي. ومن ثم فإنه يكون الأساس لدراسة الظواهر وجذور مشكلات الصراع وتحليلها علي ضوئها.

٤- المتغيرات التي أدت إلى الصراع :

إن الاستقرار المجتمعي النسبي في دارفور ما قبل عقد الستينيات من القرن العشرين أدى إلى تماثل اجتماعي وثقافي، وقد انعكس ذلك بوضوح في أسلوب الحياة (نمط زراعي ورعوي متميز). ولهجة عربية موحدة بين المستقرين في القرى (عربي دارفور) حتى غدت اللغة العربية اللغة الأساسية لبعض المجموعات المتحدثة بغيرها مثل الداجو. وأخرى في الفرقان (عربي البقارة). وما ذلك إلا

لطبيعة التكوين الاجتماعي في دارفور كما أسلفنا. ومع ذلك فقد حدثت صراعات ونزاعات في المناطق المختلفة. وإن كانت قليلة وعلى فترات متباعدة في حدوثها، وقد تسارع وقعها في السنوات الأخيرة مما ترتب عليه ضرورة تهدئه أو تأجيل أو إنهاء هذه الصراعات. ويمكن رد جذور ودوافع الصراع في دارفور إلى بعض المتغيرات الآتية :

أ- ملكية الأرض :

لقد تم تقسيم أراضي دارفور إلى حواكير وديار للقبائل منذ عهد سلاطين دارفور علي المجموعات القاطنة. وخاصة علي عهد السلطان أحمد بكر (١٦٨٢-١٧٢٢) الذي عنى بالتوسع والتنظيم والاستقرار في السلطنة(١١). والحاكورة تجمع علي حواكير. وتعني حيازة معلومة بحدودها رسمت وحددت علي أرض الواقع بمعالم جغرافية كالوديان (رو) والجبال وبدفن كميات من الفحم علي مناطق محددة تحيط بالحاكورة بحيث تكون الأرض المحاطة داراً أو حاكورة لقبيلة معينة يعتمد عليها في المحاكم عند المنازعات. وقد منحت القبائل الكبيرة حواكير ودياراً حددت كما وثقت بصكوك سلطانية تجدد عند تولي كل سلطان جديد على دارفور بنسخها مرة أخرى وختمها بخاتم السلطان الجديد. وذلك يعني اعتماد تولي القبيلة السلطة على تلك الرقعة والإستفادة منها. كما تعني مباركة وتأييد القبيلة للسلطان الجديد بتقديمها للهدايا. وبمثلما تعني الحواكير أحقية التملك والإستفادة من الحاكورة أو الدار فهي تمثل سلطة تمارس عليها السيادة. من أمثلة تلك الحواكير والديار دار أمو ودار أبا شيخ وروتكي (منطقة شطاية) وروكجر (دار برقد) وروميرى (دار الداجو) ودار الرزيقات ودار المساليت ودار الميدوب ودار الهبانية.

يقوم علي إدارة الحاكورة أو الدار نظار وشراتي وسلاطين. وهم رؤساء القبائل. ويمثلون مستوى واحداً من حيث التدرج الإداري والسلطة علي الحاكورة. تتدرج السلطة علي الأرض الموزعة على القبيلة بمستويات الإدارة الأدنى من زعماء القبائل إلى مستويات العمد والفرش ثم المشايخ. وهؤلاء يمثلون البطون والأفخاذ ثم الأسر. يمارس كل فرد في مستواه الإداري، حق استزراع القادمين الجدد الذين يدفعون إيجارات رمزية عينية من المحصول في الغالب إعترافاً منهم بحق الملكية. بينما تحفظ حقوق الغائبين في الأرض حتي عودتهم وتمكينهم من استعادة أراضيهم عندئذ. ومثل هذه القواعد المعمول بها في تنظيم حقوق ملكية الأرض توجد في مناطق أخرى من السودان. فعند مجموعة البجا تعرف هذه

الحقوق (أصل) وتعرف الوحدة القبلية من ملاك الأرض علي طول الوادي (بالديواب)، وتبنى حقوق الملكية على الأفخاذ. فهناك الحق الجمعي للملكية لكل المجموعة ولا توزع ولا تفصل. وهناك حق العمارة لغير ملاك الأرض في السكن والرعي والماء وقيام الفرقان والزراعة (١٢)، كما عند النوير نظام مشابه.

ومع أن سلاطين دارفور قد خصصوا الحواكير والديار، إلا أنهم كانوا يقتطعون بعض المناطق من حواكير بعض القبائل، إلى عهد السلطان عبدالرحمن الرشيد (١٧٩٠- ١٨٠٣م)، ومنحها إلى مجموعات قبلية صغيرة تعيش في كنف قبائل أخرى كبيرة. أو الفقهاء الوافدين مع بعض مجموعاتهم للسكن والعيش مثل حاكورة رجل الدين الشرتاى بورا في منطقة شطاية(١٣) وحاكورة بريور بوادي تعاشه للشيخ إبراهيم جنبول لتعليم القرآن وعلومه، وبهذا فإن الحاكورة باستخداماتها وباقتطاعها أحياناً لم تكن وحدة إثنية كما أسلفنا.

ومنذ الحكم البريطاني في السودان في العام ١٨٩٨م أصبحت صلاحيات الأرض تؤول تدريجياً للحكومة وتقننها مركزياً. وكان الوضع كذلك في دار فور بعد دخول الانجليز في عام ١٩١٦. مع ذلك استمر الوضع السائد لحيازة الحاكورة والديار. ولم يتغير الوضع كثيراً عقب الاستقلال حتى عام ١٩٧٠ حينما أصدرت الحكومة قراراً بأيلولة ملكية الأراضي غير المسجلة لها. وأحدث القرار خللاً في البناء الاجتماعي المستقر لقرون. وتبع ذلك مشكلات كثيرة حول ملكية الأرض، ودارت حروب قبلية مثل حرب المهريّة والبني هلبة. ورغم تقنين الحكومة لتسجيل الأراضي فأن أغلب الأراضي لا زالت تقوم عليها الملكية بالحيازة.

وعندما حدث التدهور البيئى والجفاف وأمتد التصحر في المناطق الشمالية لدارفور في عام ١٩٨٤ وبدأت الهجرات تتكاثر علي بقية الأجزاء التي لم تتأثركثيراً بالتدهور البيئي، صارت تطالب تلك الجماعات المهاجرة بإلغاء نظام الحواكير وديار القبائل. خاصة وإن بعضاً من هذه المجموعات كانت لها حواكير تحرسها وتدافع عنها لقرون ولكنها تأثرت بالجفاف. وقد اصطدمت هذه الرغبة بتمسك أصحاب الحواكير الأخرى بديارهم. وأدى ذلك لقيام نزاعات قبلية. وهناك بعض القبائل التي لم تكن لها ديار وحواكير لأنها آثرت الترحال والتجوال عبر مراحيل تمر بديار الآخرين. وقد دخلوا في نزاع قبلي حينما حاولوا فرض واقع إستقرارهم بالقوة في ديار الآخرين، وبلغ الأمر أخيراً إلى حد حرق القرى وإجلاء أهلها وتقتيلهم للإستيلاء علي الأرض وفرض واقع جديد. بل واستدعاء من غير السودانيين من دول الجوار من قبائلهم لمناصرتهم في الحروب

القبلية. (١٤)

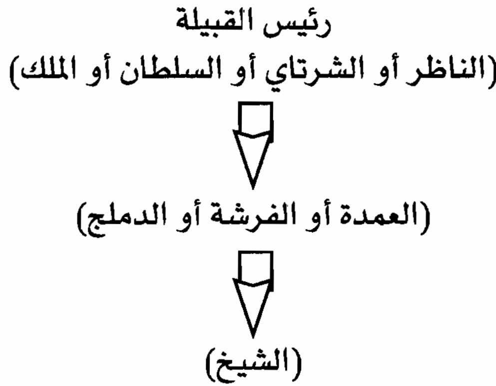
لقد صارت ملكية الحواكير وديار القبائل أرثاً ثقافياً وحقوقاً مكتسبة منذ عهود سابقة. فهي حق جمعي للقبيلة تذود عنه ولا يتم التصرف في الملكية. وتندلع الحروب القبلية للاستيلاء علي أي جزء منها. وإزاء هذا فإنه لابد من التحسب والمراجعة الدقيقة عند تناول الإداريين والمخططين لمسائل الأرض. خاصة أن عواقبها قد تؤدي في الغالب إلى نشوب النزاعات والاقتتال وإزهاق الأرواح. ولهذا لابد من الإبقاء علي نظام ملكية الأرض علي نحو ماهو عليه. وإن التغيير التدريجي سيأتي علي نحو ما سنفصل لاحقاً.

ب- الإدارة الأهلية :

أعتمد سلاطين دارفور نظاماً إدارياً مبنياً علي وحدات قبلية. وكانت حواكير القبائل الكبيرة هي التي تؤلف تلك الوحدات، وتعيش في كنفها أحياناً قبائل صغيرة. يقوم علي إدارة ورئاسة القبيلة زعيم أو رئيس اختلفت مسمياتهم فهو الناظر أو الشرتاى أو السلطان أو الملك. وهو المسؤول عن الإدارة الرشيدة في قبيلته وهي تحت إمرته. وعادة ما تنتقل السلطة في الإدارة الأهلية للقبيلة عن طريق الوراثة، ولايتأهل لها أي فرد مهما كانت قدراته وخبراته. وقد ساعد نظام تبني الملازمين لدى سلاطين دارفور من أبناء رؤساء القبائل والتزاوج والمصاهرة بين أبناء وكريمات رؤساء القبائل علي إقامة علاقات وثيقة بين القبائل واكتساب معارف وأساليب الحكم الأهلي وبناء تقاليد وأعراف وسوابق (رواكيب) تؤدي إلى فض النزاعات متى ظهرت.

ومنذ عهد سلاطين دارفور فإن النظام الإداري الأهلي مبني علي هيكل هرمي. يجلس علي قمته رئيس الإدارة أو القبيلة، ثم يتدرج إلى العمد أو الدمالج فالشيوخ، هم أدني وحدة إدارية. والشكل أدناه يمثل الهيكل الإداري الأهلي :

شكل يوضح التسلسل الهرمي لنظام
ومستويات ومسميات الإدارة الأهلية في دارفور



إن العمد أو المشائخ غالباً ما يكونون من القبيلة التي ينتمي إليها سكان الوحدة عمودية كانت أو مشيخة (شياخة). ومن ثم فقد نجد عمدة أو شيخاً لاينتميان لنفس قبيلة رئيس القبيلة. ولكنه يتبع له وتحت إمرته. ولاعلاقة له بأي مستوى إداري آخر في قبيلته الأم إن كانت لها نظارة أو سلطنه في مكان آخر، كما ليست له أيه درجة من الإستقلالية من رئيس القبيلة. وقد استمر هذا النظام في فترة الحكم الإنجليزي وفي العهود الوطنية. فعمدة أم كردوس، الذي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة، يتبع مباشرة لرئيسه شرتاى الداجو، أي الشرتاى في داره. وكذلك عمدة أبو الدرق في الكلكة يتبع لنظارة الهبانية، وعمدة زغاوة جرجير يتبع إلى سلطان القمر في كلبس بمنطقة الجنينة. أذن لقد حاول النظام الإداري الأهلي المحافظة علي قدر من التمتع ببعض السلطات للقبائل الصغيرة التي تعيش في كنفهم ولكن تحت أمرة رئيس تلك القبيلة. وأدى كل هذا إلى شعور بوحدة الجماعة والهدف وتقارب وتعايش بين المجموعات القبلية المختلفة في الوحدة الإدارية التي تقوم علي أساس جغرافي .

وجد الاستعمار الإنجليزي النظام الأهلي قائماً. فأعترف به وتبنى تطويره لربطه ربطاً محكماً بالسلطة الإنجليزية. ذلك أن نظام الإدارة الأهلية قد صادف رغبة المستقر أولاً لتطبيق نظام الحكم غير المباشر (indirect rule) ثم إنه نظام قليل التكلفة المالية. وقد جاءت فعالية وأتساق النظام الأهلي وتناغمه مع الأدوار المطلوبة منه في العهد الإنجليزي نسبة للتحديد القاطع لمهامه ودوره وسلطاته.

يقع علي عائق رئيس الإدارة الأهلية تقدير وجمع الضرائب. وكان يؤديها بكفاءه عالية. لأنه كان يعرف كيف يزاوج ويوفق بين مطلوبات الإدارة الإنجليزية وحاجات أهله. فقد كان يضع هامشاً لإعاشة رعاياه دون خضوعها الكامل لضريبة القطعان، وحددت سلطاتهم القضائية في كل مستوى ومستويات الإستئناف. ولكل محكمة أهلية كاتب ينتمي أغلبهم إلى قبائل من خارج الحاكورة، ربما لقلة عدد المتعلمين أو لضمان ضبط وحيدة تسجيل الأقوال ووقائع الأحكام التي كان يقوم بتقديمها دورياً علي فترات أثناء العام للمراجعة في المركز من حيث الأحكام الصادرة في المحكمة الأهلية ومن حيث الجانب المالي الإيرادي. وقد امتدت يد الإدارة الأهلية حتى المدينة أو المركز. فعين له (ضامن) في كل مدينة . والضامن شخص يقوم بإيواء القادمين إلى المدينة من المنطقة، وهو يختص بالمساعدة في ضبط الرقابة الأمنية هنالك كجزء من مهام رئيس القبيلة على رعاياه، وذلك بتوفير الضمانات اللازمة بملكية الأنعام المباعة في الأسواق من أفراد القبيلة لآخرين، والقدرة على إحضارهم في حالة اكتشاف أنها ليست ملكاً له، وهذا نوع من الرقابة الأمنية المحكمة. وكان الناظر أو السلطان أو الشرتاى يعمل بواسطة معاونيه للمحافظة علي الأمن وعلي البيئة بالمحافظة علي الغابات وفتح خطوط النار بعد كل خريف. كما يعمل علي فتح الطرق وردم الخيران ليسهل حركة المواصلات، وهذا إضافة إلى العمل في إصلاح ذات البين في إدارته والمشاركة مع المجموعات الأخرى لفض النزاعات . وقد كان دورهم كبيراً وهاماً.

لم تتغير النظرة تجاه أداء ودور الإدارة الأهلية بعد الإستقلال. غير أن الأمر بدأ في التبدل بعد عام ١٩٦٤ حينما بدأ بعض المثقفين والتنظيمات السياسية الهجوم عليها علي أساس أنها نظام يكرس للتخلف. وقد ظل الأمر هكذا حتى قامت الحكومة بحل الإدارة الأهلية بصورة مفاجئة في عام ١٩٧٠ م. وجعلت البديل لها ضباط المجالس السيارة والمقيمين وتنظيمات ومجالس الريف والقرى واختيار رؤساء وأعضاء المحاكم.

إن التغيير المفاجئ الذي حدث بإلغاء نظام الإدارة الأهلية استند علي بناء نظري مبني علي فكرة النماذج المثالية (ideal types)، وذلك بتصور نموذج معين ليحل محل نظام اجتماعي ثقافي ريفي دون إخضاعه للدراسة الميدانية وبعيداً عن أرض الواقع والتجربة. وقد أثبتت مثل هذه السياسة فشلها في تجارب دول كثيرة في ذلك الحين. مع ذلك فقد استخدمت الحكومة هذا التصور النظري لإحلال مجالس القري والفرقان وغيرها مكان الإدارة الأهلية. ولذلك وجد عدم قبول من

المجتمع. وأوجد بيئة صراعات بين المتطلعين لكراسي الأدارة، ووزعت جماعات الوحدة الإدارية إلى قبائل صغيرة والقبيلة الكبيرة إلى بطون وأفخاذ. وإنفلت الأمن والنظام، وفقد رجال الإدارة الأهلية الهيبة التي كانت تكسوهم والطاعة. لقد كانت الحكومة أول المتضررين مما غرسته. فقد جنت الخروج عن النظام وعدم الطاعة وهي ظواهر عززتها القبيلة ضد الإدارة الأهلية عندما عزلتهم وسعت عند أهليهم للخروج عليهم. فقد بدأت ظواهر إنفراط الأمن عام ١٩٧٢م، وتمثل أيضاً في عدم الطاعة برفض العامة لدفع الضرائب، كما تبدى ذلك في قصور النموذج في إستيعاب الواقع، فكان جهل القائمين بكيفية إمكان تحديث كشوفات الضرائب علي أرض الواقع مما انعكس ذلك علي الأداء العام للمجالس الريفية.

لقد سعت حكومات السودان الوطنية المتعاقبة لأيجاد صيغة تربطها بالمجتمعات المحلية الريفية. بل وإلى عقد تحالفات معها . وفشلت جهودها تلك لإيجاد ولاء شعبي دون الإدارة الأهلية. أدى هذا الوضع الإداري المتردي للمجتمعات المحلية والسعي لكسب ولاء القبيلة إلى إلغاء قرار حل الإدارة الاهلية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. لكنها عادت وهي ضعيفة وغير قادرة علي أداء مهامها بصورة مرضية. وبذلت الجهود لتفعيل دورها دون جدوى. وحتى أنه وعلى عهد الإنقاذ تولي منسوبوها زمام الإدارة وهم غير مزودين بالخبرة للإدارة الأهلية. فاستمر ضعفها وفقدان هيبتها في كثير من المناطق القبلية. ورغم ذلك تواصل سعي الحكومات لاستقطاب الإدارة الأهلية. لقد انشغل هؤلاء الزعماء (بالمناسبات الرسمية وغير الرسمية والتظاهرات السياسية علي حساب واجباتهم ولمبايعة رأس الدولة وإظهار الولاء) (١٥) حتى دخلوا الإعلام والسياسة الخارجية. فقد كانت صورة زعماء الإدارة الأهلية يرفعون اللافتات وهم جلوس في الخرطوم مشهد من المشاهد الكثيرة التي أفقدتهم هيبتهم وهذا يماثل جلوس زعماء بعض الإدارات الأهلية الموثق بالصورة بعيد فتح الخرطوم ١٨٩٨ م وقد بركوا بعد هزيمة ليكتب منهم نعوم شقير فصولاً من تاريخ السودان.

أيقنت المجموعات القبلية المحلية بضعف وعدم قدرة الإدارات المحلية بالإضافة إلى سعى الحكومات وتوددها للزعماء للكسب السياسي. أفرز هذا الوضع أطماعاً لدى بعض المجموعات. وصارت تطالب بإدارات منفصلة وعموديات ونظارات الأنفار لمجموعات قبلية ليست لها دار أو دائرة إختصاص تقليدية. ورغم أن مثل هذا النموذج موجود في إطار القبيلة وتحت زعامة رئيس الإدارة الأهلية علي نحو

ما إشرنا اليه. إلا أن هذا الطلب الجديد يعني إقامة إدارات جديدة قائمة بذاتها علي حساب مؤسسات إدارية موجودة. ولم تحسم الحكومات هذا الأمر. بل إتسم رد فعلها بالتردد، فبينما وافقت علي ذلك كما في حالة إمارة العرب بالجنينة ونظارة الترجم الذين يتمتعون بعمودية داخل إدارة الفور بتمبسكو. إلا أنها عادت وتراجعت لتجعل أمارة العرب بالجنينة تحت المساليت (١٦). وما ذلك إلا بسبب التردد من أجل كسب جماعات قبلية من جانب وتحقيق الإستقرار من جانب آخر.

وعلي نفس النهج الحزبي الكسبي. ومنذ عقد الثمانينيات بدأت بعض الجماعات المهاجرة في مناطق السودان المختلفة بتكوين جمعيات وروابط. وكانت أهدافها خيرية وتنموية. لكنها سرعان ما أن تبدلت، وصارت مجالس شورى قبلية لايكون رئيس القبيلة أحيانا عضواً فيها، وهو مجال للصراع والتنافس ارتادها بعض المثقفين والمهنيين وأصحاب الأعمال والطلاب، وإن قدموا بعض البرامج الخيرية أحياناً(١٧).

إن التغيير الذي حدث بإلغاء نظام الإدارة الأهلية هو تعديل مفاجئ في أحد أنساق المجتمع. وكان يلزم أن يتبعه تعديل في الانساق الأخرى للمواءمة والتكيف. ولكن مثل هذا التعديل يحتاج إلى فترة وتطور تدريجي. لهذا فقد أصيبت بعض المؤسسات الاجتماعية بالعجز والتخلف (malfunction) . كانت الإدارة الحكومية للمجتمعات إدارة غير مباشرة. ونظام الإدارة الأهلية نافذ في مهامه المحددة سلفاً. أما وقد تغير نظام البناء الاجتماعي بتبنى نظام الإدارة المباشرة وتدخل الحكومات وقيام المجالس والمحليات ونقاط الشرطة وظهور إدارات جديدة في المجتمع قضائية وسياسية واجتماعية واقتصادية. فلابد من إيجاد البديل الإداري الذي يناسب هذا النظام.

أدى التغيير إلى نظام الحكم المباشر إلى إصدار قرارات وأوامر محلية كثيرة فيما يتعلق بطريقة إدارة تلك المجتمعات، مثل مستشاري القبائل لدى الولاه، والتراجع عن بعض القرارات التي صدرت وغيرها، وأصدرت قرارات الترغيب والتشجيع والتمكين وقرارات الترهيب، وكلها لإعادة البناء الذي ما عادت أنساقة منسجمة لأن بعضها لاتفي بحاجات النظام المباشر.

إن الإدارة الأهلية رغم فعاليتها ورسوخها ودورها المتعاظم في السابق إلا أنه ومع تغير الأنساق الاجتماعية والنظم أضحت لاتلبي واجبات المرحلة الإدارية. وإن كان قد تجمع الناس في قبائلهم حولها بعد الحروب الدائرة في دارفور خاصة. إلا أن ذلك اقتضه ضرورة المرحلة بوجود قائد يلتف حوله الناس من أجل قضية

الساعة وهي الدفاع عن القبيلة إذا أغارت عليها جماعة. وإن الوقت لايسمح للنزاع والجدال. ولكن ما أن ياتي السلام وتستقر الأوضاع حتى يتفرق الناس. إذن لابد من دراسة وافيه عاجلة لنظام إداري يلبي طموحات ومقتضيات المراحل المقبلة دون تعجيل وتحري الدقة والعلمية.

ج- صراع الموارد بين المزارعين والرعاة :

ظل التداخل بين المزارعين والرعاة لأمد طويل. إذ يسير الرعاة في مراحيل ومسارات محددة عبر ديار الآخرين. وبينهما أواصر مودة وتآخي كما أسلفنا. كانت الأعراف والتقاليد المنظمة لحياة الراعي والمزارع متبعة تماماً ومراقبة من الإدارات الأهلية التي ضعفت الآن. فالمراحيل لا يزرع فيها. والقرى لاتنتهك حرماتها ولا تتلف مزارعها. ومواقيت المجئ والعودة معلومة. ومع ذلك كانت المجموعات الرعوية تحافظ علي التذكير بها فترسل مجموعات متقدمة من فرسان لا يتجاوز عددهم الأربعة. ومن بعد يعودون ليأذنوا للفريق بالرحيل والتقدم. ولم يكن صراع الموارد بين المزارعين والرعاة يشكل مشكلة كبيرة قبل المتغيرات البيئية والمناخية والإدارية. حتى وصفت بالتقليدية لتكرار حدوثها وإختفائها مثل سائر السوانح التي تعترض سبل الحياة فتحل. وكانت تلك المواسم محطات لقاء وتآخي وتبادل الهدايا. وقد ويودع بعض أهل القرى أصحابهم من الرعاة بعضاً من مواشيهم كما أسلفنا.

أدي التغير البيئي والمناخي إلى إنحسار مناطق الرعي وتدافع الجماعات الرعوية من الجنوب ومن الشمال إلى المنطقة الوسطى في دارفور. ونتج عن هذه الظروف زيادة الاحتكاكات حتى صار الاحتراب من أجل المرعى والمزارع ذا طابع متكرر ومتواتر. وتوترت العلاقات. فتحسبت كل جماعة لنفسها بغية تجنب الاحتراب أو إبعاد الآخر. فأحرق المزارعون المراعي. وقفلت بعض المسارات والمراحيل بالزراعة، وفي نفس الوقت بدأ الرعاة يسيرون في مجموعات كبيرة علي هيئة بادية حتى تحمي أسرها وممتلكاتها. وقد نتج عن ذلك زيادة اتساع المراحيل التي تنتشر فيها المواشي والأبل إلى حوالي عشرين ميلاً مما سهل الدخول في المزارع وتخريبها. كما أن الرعاة يفتحون المراحيل بالعنف وتساعدهم وحدات من القوات النظامية تسير مع البادية وتجتاح معهم القرى والمزارع خارج المراحيل (١٨)، وتلك مساهمة غير متوقعة في الصراع. إن زرائب الهواء. وهي رقعة من الأرض تحاط بالشوك وفروع الاشجار لمنع استغلال الأعشاب بداخلها. في رأينا لاتشكل مجالاً للدعوى لإعاقة الرعى والمراحيل، ذلك أن مساحتها الكلية

لاتتعدى الفدانين. وأنها أصلاً طريقة تبنتها قبائل رعوية تمتهن تربية الخيول الأصيلة مثل البني هلبة. وأتبعت بعض الافراد من مجموعات قبلية مختلفة نظام عمل زرائب الهواء لتوفير الأعلاف للخيل وبغص الدواب بالقرب من القرية.

أنه ومنذ منتصف عقد ستينيات القرن العشرين أدخلت بعض البذور المحسنة (الفول السوداني مثلاً) وأدي ذلك إلى زيادة وتنامي في الرقعة االزراعية، وتبني نظام الزراعة المتنقلة (shifting agriculture) , وإتجاه المزارعين لاقتصاديات السوق ثم إدخال الآلات التي تجرها الحيوانات في المناطق فاتسعت الأراضي المزروعة. إضافة إلى الزيادة الطبيعية في السكان والنزوح والهجرات التي قابلتها زيادة في الرقعة الزراعية.

أما في الجانب الرعوي فإن الرعاية البيطرية التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية ومن بعد مشروع غرب السافنا ومشروع جبل مرة أثرت في زيادة الإنتاجية وأعداد الحيوانات. ولابد أن ينعكس ذلك علي البيئة الطبيعية وعلى الأنشطة المصاحبة. وكان للحفز لبذل الجهد لزيادة الإنتاج لمقابلة الحاجات المتزايدة للمزارعين والرعاه علي السواء أثر في زيادة المساحات المزروعة وتربية الحيوان. وزاد الأمر تعقيداً ميل المزارعين إلى تبني نمط الزراعة المختلطة بتربية الأبقار والأغنام والضان وبعض الحيوانات الآخرى. إذن لقد كان التحول الإيجابي والتغير في حياة المواطنين سبباً في التنافس علي الموارد، وأوجد بيئة أفرزت الاحتكاكات والصراع وأحياناً الحروب القبلية.

إن مشكلة صراع الموارد بين المزارعين والرعاة يمكن حلها في استقرار الرحل. وللبقارة ديار واسعة وغنية، وقد بدأ مشروع غزالة جاوزت في بداية الستينيات كمرحلة تجريبية لاستقرار الرحل، ولكنه مثل المشروعات التجريبية الأخرى هناك لم يستمر بسبب عدم المتابعة والإهمال. إن استقرار الرحل يوفر لهم الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأخرى، وهم لازالوا يتلقون خدمات الشفخانات إن وجدت. وبعثت مدارس الرحل لتقدم لهم التعليم علي غرار مدارس الأربعينيات في دار الكبابيش، وهي خدمات مكلفة، إذ الفريق لايكون فيه العدد الكافي لتغذية المدرسة بالتلاميذ. ولايمُكّن من تقديم خدمات صحية متميزة للأنسان والحيوان علي السواء. وتطوير صناعات محلية للاستفادة من مستخرجات الألبان. وصناعة الجلود. ولابد أن نشير إلى أنه حينما ضرب الجفاف والتصحر دارفور وانتشرت في بداية عقد سبعينيات القرن العشرين مجموعات الزغاوة في شتى أنحاء الولاية. كان التفكير الذي صاحب ذلك هو استقرارهم. وبدأت توضع بعض

الخطط. والآن بعد مضي سنوات حلت نفس المشكلة بقبائل الرزيقات الشمالية وهم يبدون رغبة للاستقرار، فمن المناسب التفكير في وضع خطة لإستقرارهم في مكان يرتضونه ويرتضيه من معهم، وحتى يتوقف الترحال وفتح المسارت بالقوة وتعرضهم وأسرهم وتعرض الآخرين للاقتتال. إن مشكلة الرعاة يمكن حلها في استقرارهم عبر دراسات وافية ومتأنية مستأنسين بمنهج المشاركة.

هـ- التنمية :

تزخر دارفور بموارد طبيعية عديدة . وقد وفرت لها بيئتها الطبيعية حياة ميسرة لقاطنيها طول عهود كان لايعجز المواطن فيها من الحصول علي كفايته وحاجاته آنئذ، ذلك أن اقتصادياتها كانت معيشية. وقد صارت بفضل هذا الوضع أن كان كثيراً من العاملين في الدولة يطلبون العمل للحياة البسيطة فيها وذلك حتي بداية الستينيات من القرن العشرين، وتبدلت الحياة من بعد وتغيرت وتنوعت وتعقدت. وازادت الحاجات. ولايتم تحقيقها إلا بأعمال التنمية.

إن عجلة التنمية الحديثة في دارفور لم تبدأ إلا بعد سبعة عشر عاماً من إستعادة الحكم الإنجليزي للسودان عند ضم الاقليم . وكانت مع ذلك بطيئة وغير متوازنة. فقد فتحت أول مدرسة وسطى في الأربعينيات وبجهد شعبي للشعور الذي تولد بعدم اهتمام الدولة، وأول مدرسة ثانوية مع نهاية عقد الخمسينات. وقد خضع غرب دارفور- مثل جنوب السودان - إلى قانون المناطق المقفولة. وتأثر هو الآخر حتي اليوم بفعل ذلك. إذ تسجل المنطقة أدني نسبة إستيعاب في التعليم الأساس في الولايات الشمالية بلغ ٢٥٪ (١٩). وقد بذلت جهود لإحداث التنمية الإجتماعية بمضاعفةالمدارس وفتح بعض الشفخانات والمستشفيات الريفية على عهد حكومة ١٧ نوفمبر. وتوالت الجهود في هذا المجال من كل الحكومات الوطنية. ولكنه مع التوسع في الخدمات التعليمية كانت تفتقر إلى البيئة الصالحة لأن أغلبها تقوم علي مبانٍ مؤقتة. كما تفتقر إلى الجودة. ولم يتجاوز أعلي نسبة استيعاب في التعليم الأساس في الإقليم ٥٢,٥٪ كما في ولاية شمال دارفور(٢٠).

أما في مجال التنمية الريفية فقد شهد الإقليم عدداً من المشروعات، وقد توقفت جميعها إما بعجز الحكومات أو إهمالها. وكانت من سماتها أن جلها مشروعات تجريبية. فمشروع جبل مرة في العام ١٩٥٧م. ومشروع غزالة جاوزت لاستقرار الرحل. ومشروع أم عجاجه قرب بحر العرب وجميعها توقفت في مراحلها التجريبية. ثم جاءت مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والمتمثلة في مشروع ساق النعام بشمال دارفور ومشروع غرب السافنا بجنوب دارفور ومشروع

جبل مرة للتنمية الريفية ومشروعات تنمية المناطق المختارة في أم كدادة وعد الفرسان. لقد توقفت جميع هذه المشروعات التي صرفت عليها أموال طائلة وعجزت عن تحقيق الأستدامة رغم أنها قد لبت وأنجزت دورها أثناء فترة التنفيذ (٢٢)، وزاد الأمر تعقيداً تعثر طريق الإنقاذ الغربي وتمديد فترات إنجازه عاماً بعد آخر. ومثله محطات المياه من الأحواض الجوفية ومشروعات الكهرباء. وكانت السكة حديد أنجح مشروعات التنمية التي استدامت رغم إنها لا تقوم بدورها بفعالية حالياً. فقد وصلت السكة حديد لمدينة نيالا في العام ١٩٦٠. وعلي إثرها ازدهرت التجارة ونمت المدينة وقصدها كثير من أبناء السودان.

لقد دب الوعي بأهمية إعمال التنمية والمطالبة بها منذ بداية عقد الستينيات كنتاج لجهود الرواد الأوائل من أبناء الإقليم ممن تلقوا التعليم، وبفضل حركة المواطنين بعد وصول خط السكة حديد، كما تابع المواطنون ميزانيات الدولة التي كانت تحدد وتسمي مشروعات التنمية ومواقعها. لا كما في السبعينيات حينما تغير نهج عرض الموازنة بذكر نسب مئوية في تنمية القطاعات بصورة عامة.

أوجد السعي لإحداث التنمية تنظيمات متعددة في دارفور في مراحل وأزمنة مختلفة. فقد ظهرت جبهة نهضة دارفور عام ١٩٦٤م لتقود المطالبة بإحداث التنمية من داخل الجمعية التأسيسية، ومن بعد ظهرت بعض الحركات كتنظيم سوني واللهيب الأحمر واللجنة الشعبية لإنتفاضة دارفور. إضافة للمطالبات بالحكم الإقليمي والفيدرالي وأخيراً التمرد الذي ظهر في عام ٢٠٠٢م.

لقد أفرز تخلف عجلة التنمية في دارفور مشكلات عديدة ماثلة تتلخص في الآتي :

١- عدم كفاية التعليم بوجود أعداد كبيرة من اليافعين خارج المدرسة.

٢- تسرب أعداد أخرى من الدارسين للمساهمة في إعاشة الأسرة أو الهجرة وخاصة إلى ليبيا. ثم أن الذين أكملوا دراستهم يعيشون معهم نفس الظروف في القرى.

٣- تزايد نسبة البطالة في الإقليم لعدم وجود مؤسسات تنموية لاستيعابهم وتوفير وسائل للكسب. وقد أستوعب بعضهم في الاستقطاب السياسي المفضي للنزاعات وتأجيج الصراعات.

٤- التمسك بالحواكير وملكية الأراضي لأنها تمثل الوسيلة الوحيدة للكسب والإعاشة. وإن إحداث التنمية يوجد خيارات كثيرة تتدنى فيها قيمة الأرض في السلم الاجتماعي القيمي وترتفع قيم أخرى. وهذا ماحدث بالنسبة لأغلب

السودانيين في مواقع مختلفة خاصة سكان المدن المتهنون لأعمال ومهن ووظائف. وينطبق هذا أيضاً علي التمسك بالرعي وأحداث تحول قيمى نحو الحرف اليدوية.

٥- النهب المسلح وقطع الطرق للكسب. لأن الذين يقومون بذلك ليس لأغلبهم المؤهلات التي يمكن أن ينافسوا بها في مجالات العمل الآخرى، وقد جفت الأرض وتصحرت وزادت المطالب والحاجات في مواقع أخرى.

٦- الوعود السياسية وتنافس المستقطبين من أبناء المنطقة أدى إلى توقع زائد وعاجل لإحداث التنمية. وبما أنها لم تحدث. فقد أوجدت مناخاً يشوبه الإحباط وعدم المصداقية والشعور بالظلم الغجتماعي. كما أديهذا التنافس إلى التعصب القبلي وانتشار روح العصبية.

خلاصة :

أن البناء الاجتماعي الثقافي لمجتمع دارفور هو الأساس الذي يجب ان يعتمد عليه تحليل الصراع القائم الآن حيث تتمثل جذور مشكلات دارفور بصورة أساسية في :

أ- ملكية الأرض والحواكير : ويعني ذلك ارتباط المجتمع بأساليب ونظم الاقتصاد المعيشي من رعي وزراعة . إن الحل يكمن في المرونة للتنازل عبر بدائل يتقبلها المجتمع ويستطيع التحول والتغير إليها فينتهي معه أيضاً صراع الموارد.

ب- النظام الإداري : وقد صار لايلبي كثيراً من قضايا التنظيم والضبط والرقابة وتحقيق الإنسجام المطلوب وتنفيذ الأدوار بفعالية لأنه نظام يرتبط جذوره بنظام الإدارة الإنجليزية الذي ينتهج نظام الحكم اللامباشر، ولذلك طلب له التمكين، ووصف تارة بالضعف. ويبدو أن التفكير في بدائل إدارية وتنظيمية عبر دراسات متأنية من واجبات المرحلة على أن تتناسب والتغيير المنشود ومع أسلوب الإدارة المباشرة السائدة حالياً التي خولت للمحليات والولايات سلطات واسعة.

ج- إن التنمية هي أساس الحل لكل هذه المشكلات، فأنماط السلوك وأساليب الحياة والقيم المرتبطة بالأرض والعمل وعلاقات الجماعات والعمل جميعها مرتبطة بالتنمية والتي لا تعني الخدمات التعليمية والصحية والمياه والكهرباء فقط وانما المشروعات التنموية الاقتصادية، وبذلك تتيح البدائل المناسبة لمعالجة مشكلات الإقليم.

(1) Nachtigal, Custav, Sahara and Sudan ,part 2, Wadai and Darfur,(trans.) by Alan G. B. Fisher and others, C. hurst and Company, London, 1971.

(2) Browne, W. G.,Travels in Africa, Egypt and Syria, for the years 1792-1798, London, 1799.

(٣) محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العوب والسودان، تحقيق خليل عساكر، مصطفى مسعود، القاهرة، ١٩٦٥.

(4) Lampen, G.O., History of Darfur, in Sudan Notes and Records, vol. 31,part 2, 1950, pp. 177-209.

(5) Arkell, A. J., The History of Darfur 1200-1700A.D., in Sudan Notes and Records,vol. 32,1951, pp. 37-70.

(6) MacMichael, H. A., History of the Arabs in the Sudan and

(7) Some Account of the People Who Preceeded them and the Tribes Inhabiting Darfur, vol. 1,London, 1967. (7) O,Fahey, R. S., State and Society in Darfur, London, 1980 .

(٨) التجاني مصطفى محمد صالح، أسباب الصراعات القبليّة في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في مؤتمر التعايش السلمي في ولايات دارفور، أكتوبر ١٩٩٧.

(9) Barth, Fredirk, Economic Spheres in Darfur, in RaymonFirth (ed.),Themes in Economic Anthropology,Taristock Publications,London,1970,pp.159-160.

(١٠) موسى آدم عبدالجليل، أنماط وإتجاهات الهجرة في دارفور وعلاقاتها بالتنمية، في مؤسسة فريدريش وآخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور، جامعة جوبا، ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٧٤.

(١١) يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك الأسلامية في السودان الشرقي، ١٤٥٠-١٨٢١م، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٢م، ص ٩٢.

(12) Sorbo,G.M., Systems of Pastoral and Agricultural Production in Eastern Sudan, in Graig, G. M., (ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, 1991, pp. 218-219.

(١٣) أمين محمود، مشكلة الحواكير والسياسة الإدارية، ورقة قدمت في ورشة عمل حول الصراع في دارفور، الأيام، العدد ٨٠٥٧، أكتوبر ٢٠٠٤م.
(١٤) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، وأمين محمود مشكلة الحواكير والسياسة الإدارية، ورقة قدمت في دراسة عمل حول الصراع في دارفور، الأيام، العدد ٨٠٥٧، إكتوبر ٢٠٠٤م.
(١٥) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق.
(١٦) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق.
(١٧) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق.
(١٨) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق.
(١٩) وزارة التربية والتعليم، التخطيط التربوي، معدلات الاستيعاب للتعليم الأساسي للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١م.
(٢٠) وزارة التربية والتعليم، التخطيط التربوي، المرجع السابق نفسه.
(٢١) الشيخ محمد الملك، إستراتيجية تنمية دارفور، في موسي آدم عبدالجليل وآخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور، جامعة جوبا، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.